

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



السبت 22 فبراير 2014 (السنة العشرون - العدد 5334)

والأفضل
20
Distinction



Since 1994





في هذا العدد

الافتتاحية

02 - المصادقية أساس بناء النموذج التنموي الإماراتي

الإمارات اليوم

03 - مبادرة نوعية لتوطين مهنة التدريس

تقارير وتحليلات

04 - بعد ثلاث سنوات من رحيل القذافي: ليبيا تبحث عن الاستقرار

05 - نوري المالكي: استراتيجية من أربعة محاور لمواجهة الإرهاب

07 - منافسة روسية شرسة على أسواق الطاقة في آسيا

شؤون اقتصادية

08 - الدول المتقدمة ترفض شكاوى الأسواق الناشئة في مجموعة العشرين

من إصدارات المركز

09 - الأزمة المالية العالمية وتداعياتها الاقتصادية

من أنشطة المركز

سولانا في «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»: العالم يتجه نحو تغيير كبير والمساعدات النقطة الأبرز في النقاشات حول الأزمة السورية 11



المصداقية أساس بناء النموذج التنموي الإماراتي

بناء تنافسية مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال في أي دولة يقوم على أربعة محاور أساسية، أولها مصداقية الحكومات، وثانيها توافر الأمن والاستقرار المجتمعي، وثالثها توافر فرص الاستثمار الواعدة، ورابعها توافر البنية التحتية الملائمة للاستثمار. وهذه المقومات جميعها تتوافر في دولة الإمارات العربية المتحدة، بل إنها تعد من الدول القليلة في العالم التي تتوافر فيها هذه المقومات في منظومة متكاملة ومتوازنة وعلى قدر كبير من المرونة والكفاءة، لذلك فإن بيئتها الاستثمارية تعد الآن من أكثر البيئات الاستثمارية تنافسية في العالم، حيث تحتل المرتبة التاسعة عشرة عالمياً في «مؤشر التنافسية الدولية» الصادر عن «المنتدى الاقتصادي العالمي» لعام 2013 / 2014.

لم تكن المصداقية مدخل دولة الإمارات العربية المتحدة لبناء جدار التنافسية بمنأى الاستثماري فحسب، بل كانت مدخلها لبناء نموذجها التنموي بشكل عام، ومفهوم المصداقية هنا مفهوم شامل، يعني الاتساق بين ما تصرح به الحكومة وما تصدره من قرارات وقواعد تنظيمية وما تتبناه من سياسات وتشريعات من ناحية، وبين أفعالها وممارساتها على الأرض من ناحية أخرى، وذلك في المجالات جميعها وليس على الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو غيره فقط، فالمصداقية في دولة الإمارات العربية المتحدة منظومة متكاملة تحكم تحركات الحكومة بمختلف مستوياتها، وهي كذلك منذ تأسيس دولة الاتحاد على يد الأب المؤسس، المغفور له - بإذن الله تعالى - الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، حتى أصبحت في الوقت الحالي بمنزلة الثقافة الجامعة في العمل الحكومي في الدولة، تحت إشراف وتوجيه مباشرين من قائد المسيرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله.

وقد كانت مصداقية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة موضعاً للعديد من الإشادات الدولية، كان آخرها ما جاء، مؤخراً، على لسان الدكتور هنري لويس فيدي، الخبير الاقتصادي في «مجموعة HEC إيكونوميست»، ضمن محاضرة نظمها قسم العلوم الاقتصادية في جامعة «السوربون أبوظبي»، بحرمة الجامعي في جزيرة الريم بأبوظبي، عندما قال إن «الصعود المتسارع إلى القمة له أسبابه ولا يأتي مصادفة، ونجاح أي برنامج تنموي يحتاج إلى أسس لا يمكن أن يقوم من دونها، أولها مصداقية الدولة في دفع عجلة التنمية للوطن والمواطن، وإيمان المواطن بأن قيادته قادرة على تحقيق الطموح، وتوافر ذلك في عملية التنمية المستدامة بدولة الإمارات العربية المتحدة، أهلها لحجز مكانتها على خريطة العالم». وقد أشاد فيدي كذلك بتجربة دولة الإمارات العربية المتحدة وتميزها في مختلف المجالات الاقتصادية والسياحية والثقافية والاجتماعية والنهضة الحضارية، ووصفها بأنها «نموذج متميز في المنطقة العربية».

التركيز على محور مصداقية الحكومة على هذا النحو، لا يقلل من أهمية المحاور المتعلقة بتوافر الأمن والاستقرار المجتمعي وتوافر فرص الاستثمار الواعدة، وتوافر البنية التحتية الملائمة للاستثمار، وهي جميعها محاور تمكّنت دولة الإمارات العربية المتحدة من تحقيق نجاحات استثنائية فيها واحتلت كذلك مراتب عالمية متقدمة، لكن في حقيقة الأمر فإن نجاح الدولة في ذلك لم يكن ممكناً لو لم تتحلّ القيادة الرشيدة للدولة وحكومتها بالمصداقية في القول والفعل، ولو لم تكن المصداقية هي مظلة تحركاتها.

مبادرة نوعية لتوطين مهنة التدريس

الخطة التي كشفت عنها، مؤخراً، وزارة التربية والتعليم لزيادة الجاذبية المهنية لوظائف التدريس تشكل مبادرة نوعية لتوطين مهنة التدريس، وتعكس الاهتمام الذي توليه دولة الإمارات لهذه القضية الحيوية، التي ترتبط بشكل وثيق بهويتها الوطنية، هذه الخطة التي ستطبق في العام الدراسي المقبل 2014 / 2015 تتضمن العديد من الأهداف الحيوية، منها استقطاب كوادرات متميزة من المواطنين ليكونوا معلمين لوفترات محددة، وتكوين صورة إيجابية محفزة لمهنة التعليم، وتوفير مسارات متعددة للنمو والتقدم الوظيفي للمعلم، ورفع نسبة التوطين في مهنة التعليم، التي تشير التقديرات إلى أن المواطنين يشكلون 12.4% فيها فقط، إلى جانب زيادة مساهمة مؤسسات التعليم العالي في رفد الميدان التربوي بخريجين من ذوي الكفاءة.

هذه الخطة هي خطة مهمة للغاية، ليس لأنها تتعامل مع الإشكاليات التي كانت تدفع شريحة من المواطنين إلى عدم الانخراط في مهنة التدريس، كضعف المزايا المادية والترقي الوظيفي وغيرها فقط، وإنما لأنها تهتم بتأهيل المعلم المواطن أيضاً، وإعداده بشكل جيد من خلال تعاون الوزارة مع مؤسسات التعليم العالي في هذا الشأن، حتى يكون قادراً على القيام بمهامه التربوية والتعليمية على أكمل وجه.

تولي دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماماً استثنائياً بتوطين مهنة التدريس، وجعلها أكثر جاذبية للمواطنين، وهذا ما عبّر عنه بوضوح صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- في كلمة سموه بمناسبة ذكرى اليوم الوطني الثاني والأربعين للدولة، حين قال سموه «نحن إذ نعتز بالمعلم ركيزة العملية التعليمية، فإننا نحرص على الارتقاء بأوضاعه وتحسين بيئة عمله»، وهذا ما يؤكد بلا شك الأولوية التي تحتلها هذه القضية في فكر القيادة الرشيدة. ولقد اتخذت الدولة العديد من المبادرات والإجراءات المهمة في هذا الشأن، سواء على مستوى الجانب المتعلق بتحفيز المواطنين للانخراط في مهنة التدريس، عبر زيادة بدل طبيعة العمل المقرر للمعلمين وأعضاء الهيئات التعليمية بنسبة 100%، وترقيتهم بشكل مستمر، أو فيما يتعلق بإعدادهم وتأهيلهم والارتقاء بكفاءتهم، وتم إطلاق العديد من المبادرات التي تدفع في اتجاه هذا الهدف، مثل برنامج «إعداد» الذي أطلقه «مجلس أبوظبي للتعليم»، بهدف تدريب المواطنين المرشحين للوظائف التعليمية وتوجيههم، وذلك عبر التعاون مع مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، لتخريج نوعية من الكوادرات التعليمية الوطنية القادرة على التدريس بالطرق الحديثة والمعايير العالمية، ليتم إحلالها في المدارس.

تطمح دولة الإمارات إلى أن تصل نسبة المواطنين العاملين في سلك التربية والتعليم إلى 90% بحلول عام 2020، وهي قادرة على تحقيق هذا الهدف، ومن المؤشرات الدالة على ذلك، ما حققته وزارة التربية والتعليم من نجاح في رفع معدلات التوطين في بعض القطاعات في منظومة التعليم، حيث وصلت نسبة التوطين في الفئتين القيادية والإشرافية والفئة التنفيذية إلى مستويات استثنائية، وفي الآونة الأخيرة تزايد عدد الطلبات المقدمة من جانب المواطنين لشغل وظائف في الميدان التربوي، حتى المعلمون المواطنون الذين سبق وقدموا استقالاتهم بدؤوا يقدمون طلبات للعودة مرة أخرى إلى وظائفهم السابقة، ما يؤكد فاعلية السياسات الأخيرة التي تستهدف زيادة جاذبية مهنة التدريس بالنسبة إلى المواطنين.

بعد ثلاث سنوات من رحيل القذافي: ليبيا تبحث عن الاستقرار

بحلول الذكرى السنوية الثالثة لاندلاع الاضطرابات في ليبيا، في منتصف شهر فبراير 2011، التي أطاحت بنظام الرئيس الليبي السابق معمر القذافي، لا تزال ليبيا تعيش أزمة سياسية، يدفعها إليها عدم توافر الأمن وسيطرة الميليشيات المسلحة وضعف الاقتصاد، وهي الأسباب نفسها التي تدفع الأزمة إلى مزيد من التعقيد.



مسلحين ورجال قبائل على بعض حقول النفط للضغط على الحكومة من أجل تحقيق مطالب سياسية ومالية، ما أدى إلى انخفاض الإنتاج إلى 375 ألف برميل يومياً الآن بالمقارنة مع 1.4 مليون برميل في يوليو الماضي.

وقد ذهبت بعض التحليلات إلى أن حالة الفوضى التي تعيشها ليبيا حالياً مخططة ومقصودة، وهي في انتظار سيناريوهات محددة وموجهة للحل، يرجح أن يكون سيناريو التقسيم أولها، إما بالاستقلال التام لبعض الأقاليم، وإما بالدخول في نظام اتحادي بين الأقاليم، وهو سيناريو تم التلميح إليه من قبل بعض الأقاليم: مثل، إقليم برقة في الشرق. ويشار إلى أن ليبيا في بدايات تأسيسها من قبل الملك إدريس السنوسي كانت فيدرالية تضم ثلاثة أقاليم هي طرابلس وبرقة وفزان، غير أن الملك ألغى النظام الفيدرالي بعد سنوات عدة وأعلن ليبيا موحدة.

في النهاية فإنه مع اضطراب الأوضاع واختلاط الأوراق على الساحة الليبية كما هو الحال الآن، يبدو أن خيار وضع الدستور عن طريق «المؤتمر الوطني العام» هو الخيار الأفضل لكي تسير البلاد نحو الديمقراطية، لكن هذا الأمر مرهون بتوافر الظروف المناسبة، المبنية على التوافق بين الفرقاء.

أعلن رئيس الحكومة الليبية المؤقتة، علي زيدان، مؤخراً، التوصل إلى تفاهم مع «كتيبة القذافي» التي تعد واحدة من أقوى الميليشيات المسلحة في ليبيا وكانت قد أصدرت بياناً طالبت فيه أعضاء «المؤتمر الوطني العام» (البرلمان الليبي) بالتخلي عن مناصبهم، وإلا عرضوا أنفسهم للاعتقال من قبلها، وقد أكد زيدان في معرض حديثه، أن التفاهم الذي تم التوصل إليه كان حصيلة محادثات ضمت مختلف مجموعات الثوار السابقين والمؤتمر الوطني العام، وممثلين للأمم المتحدة كذلك، وهو ما وصفه بـ«انتصار حوار الحكمة والعقل»، من دون توضيح لطبيعة التفاهم الذي تم التوصل إليه.

أسباب الأزمة:

السبب المباشر للأزمات المتعاقبة التي تعيشها ليبيا منذ ثلاث سنوات يعود وفق مراقبين إلى العديد من الأسباب، منها انتهاء فترة ولاية «المؤتمر الوطني العام» في السابع من فبراير الجاري، وموافقة النواب على تمديد فترة ولايته؛ مبررين ذلك بإتاحة الوقت أمام اللجنة المختصة بوضع مسودة الدستور الجديد للبلاد، على الرغم من أن المؤتمر الوطني كان قد أعلن انتخابات جديدة، كان مقرراً أن يدلي فيها الليبيون بأصواتهم في العشرين من فبراير الجاري، من أجل انتخاب لجنة ستضع مسودة الدستور خلال مئة وعشرين يوماً. كما يربط كثير من المراقبين بين ما تعيشه ليبيا من اضطرابات الآن وما يشهده «المؤتمر الوطني» من انقسام داخلي، بين حزب «تحالف القوى الوطنية الليبية» والإسلاميين في حزب «العدالة والبناء» المرتبط بـ«الإخوان المسلمين» وحركة «الوفاء للثورة».

الأزمة التي تعيشها ليبيا تعود في جزء منها كذلك إلى غياب الأمن وسيطرة الميليشيات المسلحة وتدهور الأحوال الاقتصادية بسبب تراجع إنتاج النفط، الذي هو المصدر الرئيسي للدخل بالبلاد، والناتج عن سيطرة

نوري المالكي: استراتيجية من أربعة محاور لمواجهة الإرهاب

أشار رئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي في مقال له في مجلة «فورين بوليسي» إلى أن العراق يسخر جميع إمكانياته السياسية والاقتصادية والعسكرية، لتحقيق النصر على تنظيم «القاعدة»، وقال إن العراق تحمّل مسؤولية إلحاق الهزيمة بتنظيم «القاعدة»، وعزل التنظيم سياسياً، وأوجد الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تحول دون أي دعم محلي مستقبلي للتنظيم، وأكد أن المعركة ضد «القاعدة» في محافظة الأنبار خاصة في العراق وهي جزء من مواجهة أكبر ضد الإرهاب.

استراتيجية كلية لهزيمتهم مرة أخرى، ونحن لا نهدف إلى إلحاق الهزيمة بهم فقط وإنما إلى تقليص السخط الشعبي الذي يعولون عليه، من خلال استراتيجية الحكم الدستوري الشاملة ومتعددة الأوجه، بالعمليات الأمنية والدمج الاجتماعي والعلاقات الدبلوماسية والتطوير الاقتصادي.



قال المالكي إن الإرهاب الذي نواجهه متغيّر بطبيعته، وإلحاق الهزيمة به يتطلب تعاوناً دولياً، بما في ذلك الشراكة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، ومن أجل أن نحمي بلادنا ونعيد بناءها فإن العراق بحاجة إلى المساعدة الأمريكية ويعرف الأمريكيون كيفية الاستثمار الخاص في بلادنا وكيفية التنسيق الاستراتيجي في

المنطقة، موضحاً «أن اتفاقية الإطار الاستراتيجية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية عام 2011 كانت تهدف إلى بذل الجهود المشتركة ضد العدو المشترك لخدمة الأهداف المشتركة»، وأكد أن العراق بلد مستقل وليس محمية أمريكية ولهذا يبحث عن الشراكة مع واشنطن وليس عودة القوات الأمريكية إلى أراضيه.

وأضاف: نحن ندرك أن الإرهاب لا يقتصر على العراق وحده فهو مشكلة عالمية، ويتضح ذلك بصورة أكبر في الحرب الأهلية الدائرة في سوريا، وقد حذرت مراراً وتكراراً من انتقال الإرهاب من ذلك الصراع إلى بلدنا، وقد حدث ذلك حالياً، حيث تمكن تنظيم «القاعدة» والجماعات المتطرفة من الظهور غرب العراق، وتنفيذ العمليات الانتحارية وإشاعة القتل والدمار والفوضى والعنف الطائفي، وكان ذلك هو أحد أهم العوامل في ازدياد وتيرة العنف في العراق خلال العام الماضي.

وأكد المالكي أن المواجهة الحالية في العراق ليست طائفية بل تتلخص بقيام تنظيم متشدد بقتل السنة والشيعية والمسيحيين معاً من دون تمييز، كما أن «تنظيم القاعدة يؤمن بتفجير الناس وليس كسب تعاطفهم ولهذا يمكن هزيمته»، مضيفاً «لقد هزمناهم مرة ولدينا

العمليات الأمنية:

يقول المالكي (إن النقطة المركزية لإلحاق الهزيمة بالإرهاب تعتمد على كسب دعم الشعب الذي نحاول حمايته من إرهاب «القاعدة» الذي لا يفرق بين شيعي وسني أو كردي أو تركماني، ولذا فإننا نسعى إلى توحيد جميع العراقيين في وجه قوى التطرف، والاستراتيجية الفاعلة لمكافحة الإرهاب تتطلب استغلال الطاقات الكاملة لقواتنا الأمنية، وبفضل جهودنا التوعوية فقد شارك الكثير من أفراد القبائل السنية في القتال إلى جانب القوات الأمنية في الأنبار ونيوى والمحافظات الأخرى، وقد سبق أن لعب المقاتلون من أفراد العشائر دوراً كبيراً في مساندة القوات الأمنية في حفظ الأمن في مناطقهم. وأشار المالكي إلى أن المواجهة في الأنبار قد تستغرق وقتاً «إلا أنها أفضل الطرق المتاحة لتقليل معاناة الأهالي الذين تحملوا الكثير من الأذى على مدى سنوات»، مؤكداً أنه استجاب لمطالب القادة المحليين بعدم السماح للجيش في الدخول في الصراع الحالي.

وأكد المالكي أهمية دعم الولايات المتحدة الأمريكية لقوات الأمن العراقية من حيث العتاد العسكري والتعاون

المدني في عموم منطقة الشرق الأوسط أن يكونوا أكثر إفصاحاً ومجاهرة في معارضتهم للخطاب الطائفي، الذي يروج له الجهاديون الساعون لشق صف الناس ووضعهم بمواجهة بعضهم بعضاً، والعراق اليوم يمد يده دبلوماسياً إلى جميع جيرانه من أجل بناء علاقات قوية وحل أي مسائل سياسية قائمة.

التنمية الاقتصادية:

يرى المالكي أن التنمية الاقتصادية من شأنها إخماد الدعم الذي يحظى به المتطرفون، فتوفير ظروف حياة أفضل للمواطنين، وفرص أوفر للشبان، يقلل فرص استهدافهم للتجنيد في صفوف المتطرفين، وتطرق المالكي في هذا الشأن إلى زيارته الأخيرة للأنبار، حيث ناقش مع مسؤولي مجلسها المحلي وزعماء العشائر خطط دحر الإرهاب وتعمير المحافظة، وقد تمت الموافقة على دمج عشرة آلاف من مقاتلي العشائر ضمن قوات الأمن المحليّة، وأعلنت خطط لإعادة إعمار الأنبار.

وقال المالكي إنه على الصعيد الوطني قطعنا خطوات مهمة في تعزيز اقتصادنا، حيث تشير المؤسسات الدولية إلى العراق كواحد من عشرة بلدان يتوقع لاقتصاداتها أن تكون الأعلى نموّاً خلال عام 2014، وفي مجال الطاقة، ازداد إنتاجنا النفطي بنسبة 50% عما كان عليه في عام 2005، وهو مهياً لمزيد من النمو، إذ نتوقع زيادة الإنتاج إلى 4,5 مليون برميل يومياً نهاية عام 2014، وصولاً إلى 9 ملايين برميل يومياً في عام 2020، وهذه الأرقام تعني عائدات من أموال النفط تصل إلى 5 تريليونات دولار حتى عام 2035، ونحن ننفق هذه الأموال على شعبنا وبنانا التحتية، فنعيد بناء الشوارع والجسور والطرق السريعة والسكك الحديدية والمطارات، ونعمل على إعادة تأهيل الطاقة الكهربائية وتجهيزات الماء وأنظمة الصرف الصحي وتحسين مستوى المدارس ومنشآت الرعاية الصحيّة، والأمريكيون لديهم القدرة على تقديم ما يحتاج إليه بلدنا من خلال الاستثمار والتجارة، لا من خلال الإحسان والمعونات، فالعراقيون يريدون أن يكونوا شركاء، والعراق يفتح أمام الشركات الأمريكية فرصاً واسعة للاستثمار، وهذه الاستثمارات تنطوي على آفاق للربح المستقبلي، بالإضافة إلى دورها المهم في خطتنا الاستراتيجية لمكافحة الإرهاب وإشاعة روح المصالحة.

الاستخباراتي الذي يمكن القوات العراقية من تعقب الشبكات الإرهابية والقضاء عليها، وفي ذلك أشار إلى استئناف المناقشات مع الأمريكيين بشأن استئناف تدريب قوات الأمن العراقية على مكافحة الإرهاب.

الاحتضان الاجتماعي:

أوضح المالكي أن السياسة المنفتحة جزء لا يتجزأ من استراتيجيتنا الأمنية، فالمجتمع الذي تمتلك فيه جميع الشرائح صوتاً ولا يشعر أحد فيه بالتهميش سيجرد المتطرفين من الدعم الذي يحتاجون إليه، ومن شواهد تقدّمنا في هذا المجال اعتراف مؤسسة «فريدم هاوس» بأن أحزاب المعارضة في العراق كانت قادرة على التنظيم بحرية خلال انتخابات مجالس المحافظات التي عقدت في السنة الماضية، ولذلك رفعت «فريدم هاوس» مرتبة العراق في تقييمها للحقوق السياسية، ونحن سنواصل عملنا لبناء مجتمع يجد فيه المظلوم من يصغي إليه وتُحل الخلافات فيه عبر الحوار والاحتجاج السلمي، بيد أنه لا يمكننا السماح للمتطرفين بهدم بلدنا مستغلين حرياتنا الديمقراطية المتاحة.

الدعم الدولي والعلاقات الدبلوماسية:

أشار المالكي إلى أنه استكمالاً للجهود الداخلية في مجال التواصل ومد الجسور فقد طالبنا المجتمع الدولي، بتدارك الطبيعة الانتقالية للإرهاب العابر للحدود ووضع معالجات لها، وتركّز معظم سعينا على العمل مع جيراننا للتوصل إلى نهاية عادلة للحرب الأهلية الدائرة في سوريا، وكنا منذ بداية الصراع نؤكد أن ما من حل يمكن أن يحمل أملاً لإنهاء دورة العنف إلا التفاوض والتسوية السياسية، وعلى هذا الأساس قدمنا دعمنا الكامل لمبادرات الأمم المتحدة كافة. وكان لنا تعاون وثيق مع دول الجوار مثل هذا التعاون له أهمية بالغة في البرهنة على التضامن بين الدول العربية المعتدلة بمواجهة الاستقطاب الطائفي المتزايد.

منطقتنا تحتاج إلى جهد منسق لقطع موارد التمويل المحلية التي تغذي «القاعدة» وباقي المجاميع المتطرفة، وهي بحاجة إلى مواجهة التصاعد المقلق في حركة الانخراط في صفوف الجهاديين الدائنين على غرس الكراهية والطائفية أيضاً، فينبغي للحكومات والمجتمع

منافسة روسية شرسة على أسواق الطاقة في آسيا

تُراجع روسيا استراتيجيتها المستقبلية في قطاع الطاقة بشكل دوري، وتقوم بتجديدها كل خمس سنوات على الأقل، وقد طرحت وزارة الطاقة الروسية، مؤخراً، مشروع استراتيجيتها في قطاع الطاقة حتى عام 2035، للنقاش العام أمام الخبراء ورجال الأعمال. المحور الأساسي في الاستراتيجية الدور المستقبلي لروسيا في قطاع الطاقة العالمي، وتتضمن الاستراتيجية عدداً من الأهداف، التي تجسد الطموح الروسي في البقاء بين الدول المحورية في مجال إنتاج مصادر الطاقة وتصديرها عالمياً خلال العقد المقبلين، وإن تغيرت وجهات التصدير.

حصتها من صادراتها النفطية إلى نحو مرتين ونصف المرة مقارنة بمستواها الحالي، وهي أهداف طموحة للغاية في ظل ما هو متوقع من وجود منافسين آخرين وصعود منافسين جدد على



خريطة إنتاج النفط والغاز وتصديرهما، تربطهم علاقات اقتصادية قوية بتلك الأسواق ويتمتعون بقرب جغرافي بالنسبة إليها، كدول آسيا الوسطى وخاصة تركمانستان، التي تتمتع بقدرات إنتاجية وفرص تصديرية كبيرة للغاز الطبيعي، وكذلك وجود فرص تنافسية كبيرة لدى دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط في المجال نفسه، كما أن الفترة الحالية تشهد صعوداً قوياً لخيارات إنتاج النفط والغاز الصخري، وهناك فرص لنمو صادرات بعض الدول منها في المستقبل، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، وليس من المستبعد دخول الصين المجال نفسه خلال سنوات، ما يهدد الطموح الروسي، خصوصاً أن السوق الصينية تعول عليه في استيعاب القدر الأكبر من الصادرات الروسية لمصادر الطاقة مستقبلاً.

في النهاية، وإن كان مرجحاً أن تتسبب هذه العقبات في عرقلة الطموحات الروسية بعض الشيء، لكن بشكل عام فإن الأهداف الكبيرة التي تضمنتها الاستراتيجية الروسية توضح مدى العزم الروسي على استهداف أسواق الطاقة الآسيوية، ومن ثم مدى ما ستكون عليه وتيرة المنافسة على هذه الأسواق، سواء بين منتجي الطاقة أو بين مصادر الطاقة ذاتها، تقليدية وغير تقليدية، وما قد يحدثه ذلك من تداعيات يجب الاستعداد إليها منذ الآن.

تتبنى «استراتيجية الطاقة الروسية 2035» فيما يبدو الطرح القائل إن أسواق الطاقة العالمية تتجه شرقاً، استجابة لحركة النمو الاقتصادي والتغيرات الهيكلية التي يشهدها النظام الاقتصادي

العالمي، بصعود قوى جديدة في آسيا وتراجع القوى التقليدية في أوروبا وأمريكا الشمالية، ويمكن قراءة ذلك من خلال أهداف عدة يمكن استخلاصها من الاستراتيجية، أهمها: أولاً، الدخول السريع إلى أسواق الطاقة في آسيا والباسيفيك: حيث تستهدف الاستراتيجية زيادة الإمدادات الروسية من الغاز الطبيعي والنفط إلى دول آسيا والباسيفيك، لتصل إلى ثلث إجمالي الصادرات الروسية من الغاز وثلث صادراتها الإجمالية من النفط، مع العلم أن هذه الأسواق تستقبل الآن ما بين 6% و12% فقط من صادراتها من الغاز والنفط على التوالي. ثانياً، تجنب تهديدات تراجع استهلاك الغاز في الأسواق الأوروبية: كانت أسواق الغاز الأوروبية تحتل قمة اهتمام روسيا في السنوات الماضية، فكانت تسعى إلى رفع حصتها من تلك الأسواق من 25% إلى 30%، ويبدو أن الاستراتيجية الجديدة تغاضت عن هذا الهدف، وإن كانت قد أكدت أنها ستبقي على حصتها من تلك الأسواق كما هي، وقد يكون الدافع وراء ذلك الاستفادة من فرص النمو في آسيا وتجنب التهديدات المحتملة جراء تباطؤ النمو في أوروبا. استراتيجية الطاقة الروسية الجديدة تسعى إلى رفع حصة أسواق الغاز الآسيوية والباسيفيكية من صادرات الغاز الروسية إلى خمسة أمثال مستواها الحالي، ومضاعفة

الدول المتقدمة ترفض شكاوى الأسواق الناشئة في مجموعة العشرين

الناشئة مشكلات داخلية، وأنه يتعين تحديد أسعار الفائدة مع أخذ تعافي الاقتصادات المحلية في الاعتبار. ونشرت وكالة بلومبرج للأنباء مشروع البيان الختامي لقمة العشرين الذي أبرز مدى تفوق مساعي النمو على المخاوف من تقلبات الأسواق الناشئة التي كانت تنذر بإلقاء ظلالها على الاجتماع.



ونقلت بلومبرج عن مشروع البيان القول «نحن ملتزمون بوضع مقاييس جديدة لزيادة النمو العالمي بنسبة كبيرة مع الحفاظ على استدامة الموارد المالية». وقال جاك لو، وزير الخزانة الأمريكي، في مؤتمر مالي في سيدني قبل الاجتماع الوزاري «يجب على الأسواق الناشئة اتخاذ خطوات لحل مشكلاتها المالية وإجراء إصلاحات هيكلية».

رفضت الدول الغنية يوم الجمعة شكاوى الأسواق الناشئة من الآثار الجانبية المترتبة على سياساتها النقدية وقالت إنه يتعين حل تلك الأسواق حل مشكلاتها ومواكبة أجندة تعزيز النمو العالمي.

وفي الوقت الذي يلتقي فيه وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية في الدول المتقدمة والناشئة الأعضاء في مجموعة العشرين قبل اجتماع يعقد مطلع الأسبوع المقبل في سيدني يأتي حديث الكثيرين على طرقي نقيض. فالدول الناشئة تريد من مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) ضبط سحبه لبرنامج التحفيز النقدي من أجل تخفيف التأثير الواقع على اقتصاداتها وأسواقها المالية. وترد الدول المتقدمة بأن معظم المشكلات التي تشهدها نظيراتها

شركات أمريكية تطلب تراخيص لبيع أجزاء طائرات لإيران



تسعى شركات الطيران والفضاء الأمريكية إلى الحصول على إذن لبيع أجزاء طائرات لإيران، وذلك للمرة الأولى في ثلاثة عقود، وهو اختبار مهم

للتخفيف المؤقت من العقوبات الذي منح ل طهران خلال المحادثات الرامية إلى تقليص الأنشطة النووية للجمهورية الإسلامية. وقال مسؤولو الصناعة ومصادر أخرى مطلعة إن اثنتين على الأقل من الشركات الأمريكية هما بوينج وصانعة المحركات جنرال إلكتريك طلبتا الحصول على تراخيص خلال فترة التخفيف التي تستمر ستة أشهر واتفقت عليها إيران والقوى العالمية الست في نوفمبر تشرين الثاني. وإذا تمت الموافقة على هذه الطلبات فسوف تكون هذه المبيعات أول تعاملات معترف بها بين شركات الطيران الأمريكية وإيران منذ أزمة الرهائن الأمريكيين عام 1979 التي أدت إلى فرض عقوبات تم توسيعها في وقت لاحق خلال النزاع بشأن الأنشطة النووية ل طهران.

تقرير: العالم قد يشهد فترة جديدة من النمو المنخفض والبطالة



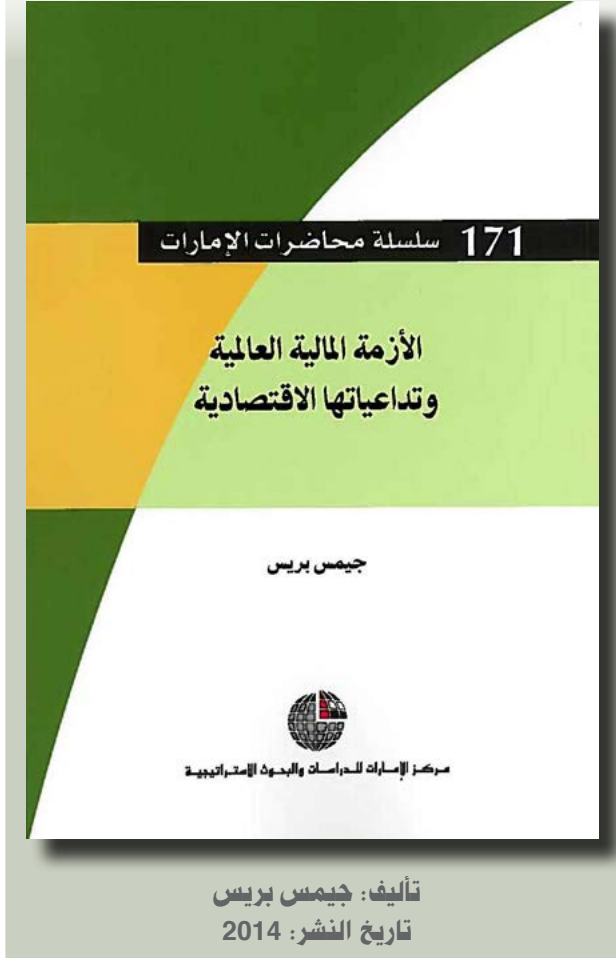
قالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يوم الجمعة، إن الاقتصاد العالمي يحتاج بشكل عاجل إلى إصلاحات شاملة لتعزيز الإنتاجية وإزالة الحواجز التجارية حتى لا يواجه فترة

جديدة من النمو البطيء والبطالة المرتفعة. وذكرت المنظمة في دراسة لعام 2014 أن جهود الإصلاح تباطأت بعد تداعيات الأزمة المالية العالمية وأصبح جانب كبير منها ينفذ بشكل تدريجي.

ويعزز التقرير محاولات أستراليا لوضع جدول أعمال يركز على النمو في اجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في مجموعة العشرين الذي تستضيفه سيدني مطلع الأسبوع المقبل. يسعى وزير الخزانة الأسترالي جو هوكي من أجل إقرار معدل مستهدف للنمو العالمي يفوق المعدل الذي يتوقعه صندوق النقد الدولي حاليا لعام 2014 والذي يبلغ 3.7 بالمئة. وقال بيير كارلو بادوان، نائب الأمين العام وكبير الاقتصاديين في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومقرها باريس، «تباطؤ الإنتاجية على نطاق واسع منذ الأزمة قد يندرز بداية فترة جديدة من النمو المنخفض».

الأزمة المالية العالمية وتداعياتها الاقتصادية

من إصدارات المركز



الركود 11 شهراً، ونتيجة لذلك، يطلق كثيرون على هذا الركود اسم «الركود الكبير»، والأسباب الجذرية التي تقف وراء شدة الركود هي التحولات الهيكلية في الاقتصادات العالمية والاقتصاد الأمريكي التي كانت تختتم منذ سنوات كثيرة إن لم يكن عقوداً، ولم تكن تعتمد على التأثيرات القصيرة الأجل لدورة الأعمال، وكان ينبغي اكتشاف الكثير من هذه التحولات الهيكلية مسبقاً، وكان من الممكن اتخاذ إجراءات لمنع الكارثة التي حدثت، أو التخفيف منها على الأقل، والأهم من ذلك أنه إذا لم يتم التصرف حيال هذه الاتجاهات الآن والعمل على تصحيحها، فالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية قد تكون مهددة من جديد بعودة الركود مراراً وتكراراً في المستقبل.

إن حجم الركود وطول فترته غالباً ما يكونان نتيجة لثلاثة عوامل: ضخامة تأثير الصدمة الأولية على الاقتصاد؛

أسباب الأزمة المالية العالمية، التي ضربت كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا عام 2007/2008، وتأثرت بها أنحاء كثيرة من العالم، والركود الذي أعقبها، هي أسباب معقدة ومتشابكة، ويدّعي كثيرون أن الأزمة حدثت نتيجة الإجراءات الجماعية التي اتخذتها البنوك المركزية في العالم مباشرةً بعد تهديدات الأمن العالمي والاضطرابات الاقتصادية عام 2001. ومع ذلك، أدت الأزمة المالية إلى تفجير فقاعة الإسكان في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وأحدثت توتراً خطيراً في الأنظمة البنكية الأوروبية والأمريكية، وسببت خسائر كبيرة في الثروة المالية في جميع أنحاء العالم، وتراجعت الأسواق المالية، وانخفض الإنتاج، وارتفعت البطالة إلى معدلات مثيرة للقلق.

تُخبرنا النظرية الاقتصادية أن الاضطرابات التي تحدث في الأسواق المالية، كما لوحظ في الولايات المتحدة الأمريكية، تُسبب في العادة نقصاً في الائتمان والسيولة، وفقدان الثروة المالية للأسر من خلال انخفاض قيمة المساكن وسوق الأسهم، وانخفاض الاستهلاك. وباعتبار أن الاستهلاك يشكل نحو 70% من اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، فإن انخفاضه سوف يؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي؛ وبالتالي إلى حدوث ركود. ونظراً إلى التدفق الدائري للاقتصاد، فإن التراجع في الناتج المحلي الإجمالي سيؤدي بدوره إلى خفض الاستثمارات الرأسمالية، والعمالة، والواردات (صادرات آخرين)؛ وبالتالي إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية في جميع أنحاء العالم. وللسلسلة الأحداث هذه انعكاسات عالمية، حيث شعرت مختلف البلدان والمناطق بتأثيراتها بشكل مختلف، وذلك وفقاً لمستوى تكامل أسواقها المالية، والعمالة، والمدخلات، وأسواق السلع والخدمات، وهذه السلسلة القياسية من الأحداث هي ما حدث خلال عام 2008.

السؤال الحقيقي لا يتعلق كثيراً بسلسلة الأحداث التي وقعت، بل يتعلق أكثر بأسباب كون الأزمة المالية والأزمة الاقتصادية الناتجة منها شديدة إلى ذلك الحد، من حيث المدة والحجم، فمع أن الركود يحدث مرة كل خمس سنوات تقريباً، فإن العالم لم يشهد مثل هذا الركود العميق والطويل، حيث دام 18 شهراً (بينما يبلغ متوسط فترة

إن الكثير من الأحداث التي تبدو غير مترابطة، والمؤدية إلى الركود، لم تكن هي سبب الركود، بل شكلت معاً السبب وراء حجم الركود ومدته. وتشمل هذه الأحداث: الضغوط الاقتصادية المستمرة التي واجهت الأسر الأمريكية بسبب الزيادات المستمرة ولفترات طويلة في تكاليف الرعاية الصحية؛ ومدخرات التقاعد غير الكافية؛ والمحافظ الاستثمارية غير المتوازنة؛ وارتفاع الديون الشخصية. ونظراً إلى تقلص مستوى الأمن الاقتصادي للأسر الأمريكية، فقد ركزت بشكل غير مبرر على قيمة المساكن وسوق الأوراق المالية من أجل تخصيص ثرواتها. ولهذا السبب، أدى انهيار سوق الإسكان وسوق الأسهم إلى «تأثير الثروة» الهائل الذي أدى بدوره إلى انخفاض كبير في استهلاك الأسر، وكذلك تفاقم حالة الركود في الولايات المتحدة الأمريكية.

من الواضح أن النظام البنكي الأمريكي والأسواق المالية المتكاملة للغاية أدت دوراً كبيراً في خلق الأزمة المالية، وتحولها إلى أزمة اقتصادية. وكذلك من الواضح أن الرقابة التنظيمية لم تواكب التغييرات والعمليات الجارية في القطاع. فقد نما نظام الظل المصرفي، والتجارة الإلكترونية، والاعتماد على النمذجة الرياضية للاستثمار، وممارسات الإفراض الحرة (إن لم تكن الاحتياطية)، بوتيرة لا تصدق، بحيث إن السلطات التنظيمية، ووكالات التصنيف لم تكن لديها الموارد البشرية أو الوسائل المالية لمراقبة النشاطات وتقييم المخاطر المكشوفة. وبالإضافة إلى كشف الأعمال الداخلية الخفية للقطاع المالي الأمريكي، فقد أماطت الأزمات المالية والاقتصادية اللثام عن الديون المالية الضخمة للعديد من بلدان الاتحاد الأوروبي، وخيارات سياساتها المحدودة. وبالتالي، فإن اجتماع عاملي الدول شبه المفلسة مع ضعف الاتحاد الأوروبي نفسه، هو الذي أثار الشكوك في جدوى الإبقاء على الاتحاد الأوروبي كما هو عليه حالياً. فالاتحاد الأوروبي أساساً ذو نظام جيد من حيث المفهوم، ولكن الضغوط الحالية التي فرضتها عليه الأزمة المالية كشفت عن عيوب وقيود فيه.

هناك مخاطر مستقبلية كبيرة مرتبطة بعدم معالجة الأسباب الجذرية لشدة الركود العالمي. فإذا ما سُمح لهذه الاتجاهات بالاستمرار من دون رادع، فثمة خشية من أن تطول فترة الشفاء من أزمة الركود الماضية، وأن يزداد احتمال حدوث العديد من حالات الركود الشديد في المستقبل.

والصحة الأساسية للاقتصاد الكلي؛ والرغبة والقدرة لدى قادة السياسات الاقتصادية على الاستجابة بالشكل وفي الوقت المناسب لتعديل التراجع الاقتصادي ونتائجه، وفي الأزمة الأخيرة، كانت الصدمة الأولية على الاقتصاد مروعة، في حين كان الاقتصاد في حالة ضعف أصلاً، وبسبب ذلك كان الركود الناتج أشد من المعتاد، وللأسف قد لا يكون قادة السياسات الاقتصادية الأمريكية استجابوا بالشكل الكافي لتعديل حجم الركود، وكان الاتحاد الأوروبي يعاني إعاقة شديدة منعه من القيام بما يمكنه لتحقيق الاستقرار في اقتصاده المشترك.

وكان هناك عاملان مجتمعان هما المسؤولان عن اتساع نطاق العواقب وحجمها ومدتها في جميع أنحاء العالم، التي لا تزال آثارها باقية حتى اليوم، وهما: أن الاقتصاديين الأمريكي والأوروبي كانا يعانيان حالة ضعف أصلاً؛ وأن استجابات السياسة، على الأقل بالنسبة إلى أوروبا، كانت محدودة بسبب عقود من التغييرات الأساسية والهيكلية، كما أن تشكيل الاتحاد الأوروبي جعل خيارات سياساته محدودة في تعديل الركود.

وهناك عوامل رئيسية تطورت على مدى العقود العديدة الماضية، هي المسؤولة عن حجم الأزمة الاقتصادية وطول مدتها، فقد أوجدت هذه العوامل مجتمعةً وضعاً لم تتمكن فيه الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا من حماية نفسها من الأزمة الاقتصادية الوشيكة. والأهم من ذلك، أن الركود الكبير أدى إلى تعزيز هذه الاتجاهات المتدهورة فقط، وإذا لم تتم مواجهتها بسرعة فمن الممكن أن تتكرر الأزمة الاقتصادية.

إن إعادة توزيع الثروة العالمية، والتكامل العالمي بدرجة أعلى، والاتحاد الأوروبي المشكل حديثاً ولم يتعرض للاختبار، والأسر الأمريكية الواقعة تحت ضغوط مالية، والنظام المالي الذي تقوده سوق مالية تحت رقابة تنظيمية محدودة؛ جميعها عوامل شكّلت الأساس لخطورة الأزمات المالية والاقتصادية التي كانت على وشك الحدوث. وهذه التطورات مجتمعةً أضعفت قدرة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية على منع - أو حتى تخفيف أثر - الأزمة الاقتصادية التي كانت على وشك أن تتكشف. وفي الواقع، كانت الأزمات المالية والاقتصادية أعمق وأطول من المعتاد، بسبب ضعف تلك الدول وعجزها عن التصرف بالشكل الكافي.



محاضرة سولانا في «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»: العالم يتجه نحو تغيير كبير والمساعدات النقطة الأبرز في النقاشات حول الأزمة السورية



نظم «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، محاضرة بعنوان: «المشهد الأوروبي في عام 2014» ألقاها الدكتور خافيير سولانا، الأمين العام السابق لمجلس الاتحاد الأوروبي، والممثل الأعلى للسياسات الخارجية والأمنية بالاتحاد الأوروبي سابقاً، والأمين العام السابق لحلف «الناتو»، مساء يوم الأربعاء الماضي، بحضور سعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام

لدراسات والبحوث الاستراتيجية» - حفظه الله - وسعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، مؤكداً أن تأسيس مركز بهذا الحجم والإمكانات قبل 20 عاماً إنما يمثل فكراً متطوراً، واستشرافاً للمستقبل.

وقال الدكتور سولانا: نحن نعيش في عالم أصبح قرية صغيرة؛ ولذا فقد أصبحت المشكلات عالمية، وكذلك الحلول يجب أن تكون عالمية؛ ما يعني ضرورة وجود مؤسسات بحجم مركز «الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية». وعرض سولانا لتاريخ أوروبا التي تعيش هذا العام الذكرى المئوية لاندلاع شرارة الحرب العالمية الأولى عام 1914، وهي التي مازالت أوروبا تعاني تداعياتها حتى اليوم. ومن جانب آخر، تحدث سولانا عن أهمية اتفاقيات التجارة الحرة التي قال: إن «دولاً في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودولاً في الشرق الأوسط تعاني بعض الصعوبات بالانخراط فيها». ثم تناول المحاضر بداية ما يُسمى «الربيع العربي»

«مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، وحشد من السفراء والدبلوماسيين والمثقفين والعامّة والإعلاميين والمتخصصين والمهتمين. وقد أكد سولانا، في مستهل محاضرتة أهمية الدور الذي يلعبه «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، من خلال استضافة المحاضرات والنقاشات السياسية والثقافية؛ لما لها من إسهام كبير في إثراء الفكر ونشر الوعي وتبادل وجهات النظر وإحداث التقارب المنشود في الآراء، بين المشاركين والحضور لمثل هذه الفعاليات والنشاطات، وذلك بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيسه؛ سعياً لخدمة الدولة وبلورة تصورات ورؤى استراتيجية، يمكن من خلالها استشراف المستقبل.

وأثنى الأمين العام السابق لحلف شمال الأطلسي «الناتو»، على الدور الذي يقوم به الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، رئيس «مركز الإمارات



«خافيير سولانا يؤكد أن تأسيس مركز بحجم «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» يمثل فكراً متطوراً واستشرافاً للمستقبل»

مفاوضات فيينا بين الدول الـ 1+5 وإيران. وقال سولانا: إن «عدد القتلى في الأزمة السورية أصبح كبيراً جداً، وكذلك ازداد عدد اللاجئين السوريين في الأردن، ولروسيا دور مهم في سوريا، لكنه ليس دوراً جديداً»، مشيراً إلى أن النقطة الأبرز التي تناقش اليوم هي كيفية إيصال المساعدات الإنسانية إلى الداخل السوري.

وإزاء إيجاد حلول للقضية الفلسطينية، قال: «لا أدري ماذا يدور في جعبة وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، فهو رجل قليل الكلام ولا يتحدث حول ما يفكر فيه».

كما أكد سولانا ضرورة استمرار المفاوضات بين إيران ودول الـ 1+5، متسائلاً: ما الحاجة التي تريدها إيران من تخصيص اليورانيوم؟ إن هذا هو ما علينا التفكير فيه جيداً.

في تونس وفرص انتقال العملية السياسية من دكتاتورية إلى مسار ديمقراطي، مقارناً مع الأزمة التي تعيشها أوكرانيا حالياً، وهي التي قال: إنها «تعمل منذ أكثر من 25 عاماً حتى تنتقل بالعملية السياسية من دكتاتورية إلى ديموقراطية، مقارنة مع 3 سنوات ونيف في دول الربيع العربي».

أما بشأن الأوضاع في مصر، فقد اعتبر أن الأمور تبدو فيها أكثر صعوبة؛ فأفراد المجتمع والأحزاب السياسية يجب أن يدركوا جميعاً أن «الفائز لا يمكن أن يفوز بكل شيء؛ ولذا فإن فكرة تقاسم السلطة فكرة أساسية وجوهرية».

وإزاء الأوضاع في سوريا، أكد الدكتور سولانا أن تعدد الهويات الطائفية في سوريا ينتج تعقيدات، يرفع من حدتها ارتباط إيران بهذه الأوضاع، وتابع أن «مفاوضات فيينا التي تجري حالياً بين إيران ومجموعة الـ 1+5 بشأن النووي الإيراني تسير بشكل جيد، والملاحظ أن هناك جدية من جميع الأطراف».

وأشار إلى أهمية العلاقة التي تربط الاتحاد الأوروبي، بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول الشرق الأوسط، كما دعا دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى توحيد العملة، وقال: «آمل أن توحد دول الخليج العربية العملة، لا تفقدوا هذه الرؤية، فالعالم سيتغير كثيراً»، مشيراً إلى تجربة الاتحاد الأوروبي الذي أسس بقرار سياسي، في وقت دفعت فيه قوى السوق باتجاه التكتلات.

كما تطرق إلى تنامي اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على إنتاج الطاقة مؤخراً، وقال: إنها «أصبحت مستقلة من حيث الكفاءة الذاتية في إنتاج الطاقة».

وطرح الحضور عدداً من الأسئلة حول رؤية سولانا لما ستؤول إليه الأوضاع في سوريا والدور «الجديد» الذي تلعبه روسيا، فضلاً عن الحديث عن إيجاد تسوية نهائية للقضية الفلسطينية، التي قال إنها كانت إحدى الصعوبات التي تواجه الاتحاد الأوروبي، ومدى نجاح